العنوان:	الظاهرة الإرهابية وموقع الدين منها : دراسة أحداث الحادى عشر من سبتمبر
المصدر:	آفاق سياسية - المركز العربي للبحوث والدراسات - مصر
المؤلف الرئيسي:	محمد، سمر إبراهيم
المجلد/العدد:	ع12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	61 - 74
رقم MD:	649868
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الإرهاب، الشرق الأوسط، الحروب الدينية، الإرهاب فى أمريكا
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/649868

الظاهرة الإرهابية وموقع الدين منها: «دراسة أحداث الحادي عشر من سبتمبر»



د. سمر إبراهيم محمد
مدرس العلوم السياسية بجامعة 6 أكتوبر

ليس بجديد القول بأن مفهوم الإرهاب يعد واحدًا من أكثر المفاهيم السياسية المعاصرة، إثارة للجدل والخلاف(1)، فمن ناحية التعريف ليس هناك اتفاق على معنى محدد له، الأمر الذي يعني أنه بإمكان البعض إضفاء صفة الإرهاب على أعمال هي أبعد ما تكون عن الإرهاب، كأعمال المقاومة المسلحة التي تمارسها حركات التحرر الوطني من أجل الاستقلال وتقرير المصير، وأنه بإمكان الآخرين نزع هذه الصفة عن أعمال هي أقرب ما تكون إلى الإرهاب، أو إن شئت فقل إنها أعلى مراحل الإرهاب وصوره كالأعمال الإرهابية التي قد تمارسها الدولة ضد معارضيها السياسيين، أو تلك التي يمارسها المحتل ضد شعب الإقليم الخاضع للاحتلال، فيما يعرف بإرهاب الدولة(2).

التفرقة بين الإرهاب والجريمة السياسية مسألة محسومة في المجتمع الدولي على الأقل منذ معاهدة باريس عام 1973 الخاصة بمكافحة الإرهاب، والتي استبعدت بصورة قاطعة جرائم الإرهاب والجرائم الأخرى التي ترتكب بغرض قريب من نطاق الجرائم السياسية، وتكرر النص على استبعاد جرائم الإرهاب من نطاق الجرائم السياسية في أغلب الاتفاقيات الثنائية، وكل الاتفاقيات متعددة الأطراف وجميع الاتفاقيات الدولية والإقليمية بشأن تسليم المجرمين.

وقد بينت دراسة أعدتها اللجنة الخاصة بالإرهاب التابعة للأمم المتحدة أن أسباب الإرهاب، قد تكون سياسية، وذلك بأن تقوم الدولة بنفسها بممارسة أعمال العنف المتمثل في الاحتلال أو السيطرة الأجنبية وإجبار السكان على هجر أراضيهم ومساكنهم إلى أماكن مجهولة، وقد تكون اقتصادية في حال الاستغلال الصارخ للموارد الطبيعية للدول الفقيرة، وقد تتحول إلى عوامل نفسية

عندما تدفع كل هذه الأسباب القاسية إلى اليأس الذي تتولد منه أعمال عنف هدفها إحداث تغيير في الأوضاع، ولو أدت هذه الأعمال إلى التضحية بأرواح بريئة(3).

أولا: مفهوم الإرهاب وأحداث الحادي عشر من سبتمبر

تمثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة فارقه في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، حيث ترتبت عليها نتائج شديدة الخطورة كان على رأسها انفراد الولايات المتحدة الأمريكية برفع راية «الحرب الدولية ضد الإرهاب»، ومحاولتها فرض مفهومها للإرهاب وطريقة مواجهته على غيرها من دول العالم(4)، ثم ما أعقب ذلك من شنها حربا شرسة - أو إن شئت الدقة فقل عدوانا - ضد أفغانستان تحت ادعاء أن نظام الحكم فيها هو المسئول عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر بدعمه وحمايته لتنظيم القاعدة الذي تتهمه الولايات المتحدة بالمسئولية عن هذه الأحداث. فإنها كانت واحدة من أهم الحلقات في سلسلة مساعي الولايات المتحدة الأمريكية الحثيثة لتعديل قواعد القانون الدولي المستقرة بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها.

أ- بناء التحالف الدولي ضد الإرهاب

فى اليوم التالي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أكد مجلس الأمن في قراره رقم 1368 على خطورة هذه الأحداث الإرهابية، وعلى كونها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، مقرا للولايات المتحدة الأمريكية بحق الدفاع الشرعي في هذا الصدد، مطالبا الدول الأخرى بالعمل على تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة.

ومن ثم كانت الحرب على أفغانستان تستند في شرعيتها إلى مضمون هذا القرار، وإلى خطاب الرئيس الأمريكي إلى مجلس الأمن الدولي في الثامن من أكتوبر 2001، والذي يبلغه فيه بعزمه على توسيع بلاده مجال عملياتها العسكرية إلى تنظيمات إرهابية ودول أخرى تأوي الإرهاب أو تقصر في مكافحته(5).

وهكذا وتحت دعوى محاربة الإرهاب، وبقبول صريح أو ضمني من الغالبية العظمى من دول العالم خوفا أو طمعا، وبغطاء من شرعية دولية تمثلت في قرار مجلس الأمن 1368، والذي اعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين، مانحا الولايات المتحدة الأمريكية الحق في الدفاع الشرعي عن النفس في مواجهة مثل هذه الأعمال ومرتكبيها، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب في أفغانستان في أكتوبر 2001، بهدف إسقاط نظام حكم طالبان والقضاء على تنظيم القاعدة الذي تتهمه بالمسئولية الكاملة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر(6).

وبذلك لعب مجلس الأمن دورًا محددًا في إدارة أزمة الحادي عشر من سبتمبر كان محدودا، فعلى الرغم أنه أطلق يد الولايات المتحدة في بناء تحالف دولي يتسم بالكثير من تعاون الدول الأخرى دون أن يمثل ذلك أي قيد على حركتها العسكرية الراهنة أو المستقبلية، سواء ضد أفغانستان أو غيرها من الأهداف التي قد تحددها الولايات المتحدة في مراحل لاحقة، فإن هذا الدور اقتصر مجلس الأمن على تشكيل الإطار القانوني لضمان الدعم الفني والمعلوماتي والاستخباراتي للولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحرب.

ومن ثم يمكن القول إنه تبلورت

مجموعة من المحددات التي لعبت دورها في عملية بناء التحالف الدولي ضد الإرهاب، نبع بعضها من تفاعلات البيئة الدولية السابقة على أحداث سبتمبر ذاتها، بينما عاد البعض الآخر إلى البيئة الجيو/ سياسية والأمنية الإقليمية لأهداف التحالف القائمة أو المحتملة والفاعلين الإقليميين الرئيسيين، كما نبع البعض الثالث من تفاعلات عملية بناء التحالف ذاتها، ومنها :

1ـ التوجه الأحادي لإدارة الرئيس بوش

لعبت بيئة العلاقات الدولية السائدة قبل أحداث سبتمبر، خاصة منذ مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس بوش الابن، دورا مهما في عملية بناء التحالف، حيث اتبعت توجها خارجيا أكثر ميلا للسياسات الأحادية من جانب، واستعداء القوى الدولية من جانب آخر، سواء الحلفاء الأوربين التقليديين أو الأعداء الآسيويين المحتملين. وتكرس هذا التوجه من خلال عدد من السياسات، تمثل أهمها في تبني مشروع برنامج بناء الدرع المضاد للصواريخ الباليستية، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس بيل كلينتون قد فضلت تجميده. وقد أدى هذا المشروع إلى توتر العلاقات الأمريكية مع الحلفاء الأوربيين وروسيا والصين بشكل رئيسي. وقد زادت احتمالات التوتر في العلاقات الأمريكية الروسية مع إعلان الإدارة الأمريكية عن نيتها الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية (ABM) الموقعة عام 1972، وهي المعاهدة التي اعتبرت أساس التوازن الإستراتيجي العالمي طوال العقود السابقة. كما كان القرار الأمريكي بالانسحاب من بروتوكول كيوتو الخاص بمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري، والذي وقعت عليها الإدارة السابقة، عاملا إضافيا في تكريس توتر العلاقات الأمريكية مع القوى الدولية الرئيسية بما فيها الحلفاء التقليديون(7).

ومن ناحية ثالثة شكلت سياسة إهمال قضية الشرق الأوسط وتركها فريسة للتفاعلات الإقليمية، وما أدت إليه من تداعيات سلبية على المسار الفلسطيني خاصة في ظل سيطرة حكومة إسرائيلية يمينية متشددة، شكلت محورا آخر لتوتر العلاقات الأمريكية مع العالم العربي بما في ذلك الدول الأكثر قربا من واشنطن، ونمو اتجاه قوي داخل العالم العربي يدعو إلى عدم التعويل على الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط للضغط على إسرائيل وفرض تسوية شاملة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن أيضا كوسيط نزيه في هذا الصراع(8).

شكلت سياسة إهمال قضية الشرق الأوسط وتركها فريسة للتفاعلات الإقليمية، تداعيات سلبية على المسار الفلسطيني خاصة في ظل سيطرة حكومة إسرائيلية يمينية متشددة.

وفي إطار هذا النمط من التفاعلات، شهدت بيئة العلاقات الدولية حتى الحادي عشر من سبتمبر عددا من التفاعلات والسياسات الدولية عكست قدرا من التحول النسبي في السياسات الخارجية للدول الرئيسية، خاصة روسيا والصين والاتحاد الأوربي، والتي سعت منفردة حينا ومجتمعة حينا آخر إلى تطبيق سياسات تهدف للحد من الآثار الإستراتيجية للسلوك الأمريكي الأحادي. وبدا ذلك في معارضة روسيا للمشروع الأمريكي الخاص بتغيير نظام العقوبات المفروضة على العراق والمعروف



بمشروع العقوبات الذكية، وتهديدها باستخدام حق الفيتو داخل مجلس الأمن ضد المشروع، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى إرجاء طرحه. وتمثل النموذج الثاني في الأزمة الصينية-الأمريكية بسبب اصطدام طائرة استطلاع أمريكية بإحدى المقاتلات الصينية بالقرب من السواحل الصينية في أبريل 2001(9)، والتي عكست بشكل واضح اتجاه الصين إلى اتخاذ موقف متشدد تجاه إدارة الرئيس بوش الابن، على نحو مثلت معه الأزمة مؤشرا مهما لاحتمالات حدوث تحول في طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية بالمقارنة مع ما كانت عليه إبان فترة الرئيس بيل كلينتون. وتمثل النموذج الثالث في نمو النزعة الاستقلالية لدى الاتحاد الأوربي على مستوى السياسة الخارجية والأمنية، من خلال السعي إلى تطوير سياسات خارجية ودفاعية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل هذه التفاعلات، كانت البيئة الدولية أقرب إلى حالتي التنافس والصراع منها إلى التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الرئيسية، والتي وجدت نفسها مدفوعة إلى تحقيق مزيد من التفاهم والتقارب فيما بينها للحد من التوجهات الأمريكية الأحادية من ناحية، والإسراع في تحقيق حالة دولية تتسم بتعدد القوى والأقطاب من ناحية أخرى(10).

2- تصاعد الأفكار الخاصة بالحروب الدينية

انطوى رد الفعل الأمريكي والغربي، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، لاسيما في الأيام التالية مباشرة لحادث الهجوم على الرموز الأمريكية، على استخدام خطاب سياسي وفكري أثار درجة عالية من الاستقطاب الديني بين الغرب المسيحي والعالم الإسلامي، الأمر الذي جعل المنطقتين العربية والإسلامية للنظر إلى الحرب ضد الإرهاب باعتبارها حربا دينية موجهة ضد العالم الإسلامي، خاصة بعد استخدام الرئيس بوش مصطلح الحملات الصليبية.

وهو المصطلح الذي أعاد إلى أذهان

البلدان العربية والإسلامية تجربة الحروب الصليبية للسيطرة على بلدان الشام وبيت المقدس، وليس على أنه غلطة لغوية بحتة كما تم تفسيرها من الجانب الأمريكي لاحقا. كما لعبت تصريحات مسئولين غربيين مثل تصريحات رئيس وزراء إيطاليا التي انتقدت الحضارة الإسلامية، إضافة إلى تواتر أنباء الاعتداءات والتحرشات التي تعرض لها المسلمون في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوربية، لعبت دورا في تجسيد رد فعل مناهض للمشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب، الأمر الذي وضع حدا أقصى للتعاون العربي والإسلامي مع جهود الولايات المتحدة في بناء التحالف ضد الإرهاب.

3- البيئة الجيو/ سياسية في منطقة جنوب آسيا

لعبت القضية الأفغانية دورا كبيرا في تشكيل البيئة الأمنية والجيو/ سياسية في منطقتي جنوب آسيا وآسيا الوسطى، وفي تشكيل نمط التحالفات فيهما. والواقع أن الملف الأفغاني شكل مصدرا مهما لعدم الاستقرار الإقليمي ليس فقط في هاتين المنطقتين، بل امتدت تأثيراته السلبية أيضا إلى منطقة غرب آسيا والشرق الأوسط، حيث وجدت القوى الإقليمية في الملف الأفغاني ساحة إضافية للتعبير عن تناقضاتها وصراعاتها البينية(11).

فالتركيبة الديموغرافية الأفغانية تتسم بالتنوع الشديد على المستويات العرقية والدينية واللغوية. وقد ضاعف من وضوح تلك الانقسامات تطابق حدودها الجغرافية إلى حد كبير، فضلا عن وضوح الانقسام الجغرافي في أفغانستان بين شمال وجنوب متمايزين إلى حد كبير بفعل التضاريس الجغرافية، حيث يقطن الشمال الأوزبك والتركمان والطاجيك، بينما ينتشر البشتون في الوسط والجنوب، ويقطن الهزارة الشيعة في غرب البلاد بالقرب من الحدود مع إيران.

وقد أفرزت البيئة الداخلية الأفغانية عددا من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي خلقت العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول الجوار الجغرافي، كان أهمها تجارة المخدرات وتهريب السلاح وتدفق اللاجئين، فضلا عن الأثر التحفيزي الذي لعبه صعود طالبان إلى الحكم لدى الجماعات الإسلامية الراديكالية في باكستان والشرق الأوسط، ونمو التطرف الهندوسي في الهند لمواجهة صعود تنظيمات التيار الإسلامي الساعي إلى الاستقلال في كشمير.

انطوى رد الفعل الأمريكي والغربي، على استخدام خطاب سياسي وفكري أثار درجة عالية من الاستقطاب الديني بين الغرب المسيحي والعالم الإسلامي.

4- الخلاف داخل الإدارة الأمريكية

أسهمت حالة التباين التي سادت إدارة الرئيس بوش الابن لاسيما بين وزارتي الخارجية والدفاع إزاء العديد من القضايا الدولية- والتي ترجع إلى ما قبل الحادي عشر من سبتمبر- في تحديد الأطر والاقترابات التي يجب الاستناد عليها لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي، فبينما يميل وزير الخارجية الأسبق كولن باول إلى الحذر والدقة، عبر وزير الدفاع رامسفيلد عن مؤسسة عسكرية تميل بطبيعتها إلى انتهاج سياسة المواجهات العسكرية وآليات الحرب الباردة. وقد انعكس هذا الخلاف حول طريقة بناء التحالف الدولي ونطاق هذه الحرب، خاصة كيفية التعامل مع العراق وإيران ولبنان وسوريا وموقع عملية السلام في الشرق الأوسط من

مواجهة الإرهاب الدولي، فبينما تبنت وزارة الخارجية منهجا يقوم على الحذر في توسيع نطاق الحرب، تبنت وزارة الدفاع ضرورة اتباع سياسات أكثر عنفا تجاه تلك الدول. وأدى الاتجاه المتشدد لدى رامسفيلد تجاه العراق والكشف المبكر عن نيّات الولايات المتحدة عن احتمالات ضرب العراق ودول عربية أخرى في إطار الحرب ضد الإرهاب، عن سرعة حسم الموقف العربي لجهة عدم معارضة الانضمام إلى التحالف الدولي، وتقديم ما يمكن تقديمه للحملة الأمريكية. إلا أن ذلك لم يمنع التحفظ العربي العام على المشاركة في الجهد العسكري باعتبار أن الحالة الأفغانية تختلف عن الحالة العراقية للعام 1991(12).

5- التداخل بين مفهوم الإرهاب وعمليات المقاومة المشروعة

أدى غياب مفهوم محدد لماهية الإرهاب - التهديد الرئيسي لموضوع المواجهة- إلى ظهور عدد من الإشكاليات، أولها عدم التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال. وقد بدت تلك المشكلة ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية، فقد مثل التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال أحد الشروط المهمة التي درجت التصريحات العربية على التأكيد عليها، بل واعتبارها شرطا رئيسيا في بعض الحالات للمشاركة في التحالف الدولي. فضلا عن أن باكستان حرصت - على الأقل في الأيام الأولى لمفاوضاتها مع الولايات المتحدة من أجل الانضمام إلى التحالف الدولي، على ضرورة توصيف أنشطة التنظيمات الإسلامية الكشميرية باعتبارها مقاومة مشروعة للاحتلال، وليست عملا إرهابيا تنبغي مواجهته(13).

وفي مقابل غياب تعريف محدد للإرهاب، وممارسة الولايات المتحدة ضغوطا شديدة على كل الأطراف الدولية والإقليمية دون استثناء، اعتمدت الحرب ضد الإرهاب على التعريف الأمريكي والذي تبلور في صورة قوائم وتقارير خاصة بالتنظيمات الإرهابية والدول التي وصفت بالراعية للإرهاب، الأمر الذي عكس المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى من جهة وسطوة النفوذ الأمريكي على السياسات الدولية من جهة أخرى، وإن لم ينف ذلك اعتراض كثير من القوى الدولية على هذه المواقف الأمريكية(14).

ب- إدارة الرئيس بوش الابن في فرض رؤيتها

اتبعت الولايات المتحدة العديد من الأساليب والتكتيكات لفرض رؤيتها وتكييفها لاعتداءات سبتمبر على السياسة الدولية. فقد لعبت جسامة الهجمات وما ولدته من ضغوط نفسية وسياسية لدى الرأي العام الأمريكي، دورا مهما ليس فقط في تشكيل الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي، وإنما أيضا في فرض الرؤية الأمريكية على المنظمات الدولية والقوى الدولية المختلفة، وبما يكرس وضعية الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فيما بعد الحرب الباردة تحتل قمة النظام الدولي دون منازع، وهو ما كان يصعب تصور حدوثه قبل الحادي عشر من سبتمبر. ويمكن إبراز هذه الأساليب على النحو التالي :

1 - الطابع الهجومي الحاد

استغلت إدارة بوش جسامة الاعتداءات لشن هجوم سياسي حاد على المختلفين مع سياساتها من ناحية، ومحاصرة الدول التي تختلف مع سياساتها من ناحية أخرى. وكما فعل أسامة بن لادن حين قسّم العالم إلى فسطاطين، أحدهما يحمل مشعل الإيمان

والخير، والآخر يحمل ناقوس الكفر والشر، قَسّم الرئيس بوش العالم إلى معسكرين؛ معسكر الديمقراطية والتحضر بقيادة بلاده(15)، ومعسكر الإرهاب بقيادة المنظمات المتطرفة وعلى رأسها تنظيم القاعدة. ولم يتوان بوش عن فرض معادلة وحيدة أمام العالم بأسره، فإما أن يكون مع الولايات المتحدة ومعسكر التحضر، أو أن يكون ضدها منتميا إلى المعسكر الآخر، ومن ثم يقع تحت طائلة العقاب الأمريكي القاسي. ومجمل الخيارين أنه لم يتوافر لإحدى من الدول أو المنظمات صيغة ثالثة للحياد أو عدم الانحياز. ورافق هذا التقسيم الثنائي هجوم مكثف سياسي وإعلامي على القوى والدول، وحتى منظومة الأفكار القانونية والسياسية التي رأت واشنطن أنها تتعارض ومصالحها المباشرة أو مصالح حلفائها.

ولم تتوقف واشنطن طويلا أمام الأصوات التي شككت في صحة اتهام تنظيم القاعدة وطالبت بأدلة وقرائن قوية حتى تقبل بالانضمام إلى التحالف التي سعت إلى تشكيله لمواجهة الجهة المسئولة عن الهجمات من جهة، إضافة إلى مواجهة شاملة لكل التنظيمات الإرهابية في العالم، حسب ما جاء في خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس في 20 /9 من جهة أخرى، وتجاوزت ذلك من خلال توصيف هجمات الحادي عشر من سبتمبر كعمل من أعمال الحرب، يستدعي الرد العسكري القوي والسريع من ناحية، ويعفيها من تقديم كامل الأدلة والبراهين على صحة الادعاءات من ناحية ثانية. وفي سابقة نادرة عكست توحدا ما بين الإدارة والكونجرس، خوّل مجلس النواب الأمريكي في 15 / 9 الرئيس بوش استخدام القوة ضد المسئولين عن الاعتداءات(16).

2 ـ تأمين الدعم الخارجي

سعت إدارة بوش إلى تأمين دعم خارجي لموقفها، وبما يوفر لها غطاء سياسيا ومعنويا دوليا يبرر خطواتها العسكرية والسياسية التي أقرتها كجزء من الحرب على الإرهاب. وجاءت أولى خطوات الدعم من قبل حلف الناتو الذي بادر بمجرد وقوع الهجمات على نيويورك وواشنطن، إلى الإعلان على لسان أمينه العام، جورج روبرتسون، أن ما تعرضت له الولايات المتحدة يمثل عدوانا على جميع الدول الأعضاء، ومن ثم فالمجال مفتوح أمام واشنطن للمطالبة بتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف، والتي تنص على مبدأ الدفاع الجماعي، وبالتالي يمكن، في حال موافقة واشنطن، أن يقوم الحلف بأي عمل عسكري ضد من تتهمهم واشنطن بالوقوف وراء الهجمات. وقد أكد وزراء خارجية ودفاع دول الحلف هذا المبدأ في الاجتماع الذي عقدوه في اليوم التالي لوقوع الهجمات(17).

إن الملف الأفغاني شكّل مصدراً مهماً لعدم الاستقرار، وامتدت تأثيراته السلبية إلى منطقة غرب آسيا والشرق الأوسط.

بيد أن الولايات المتحدة لم ترغب في أكثر من تأييد الحلف لموقفها، دون أن يتطور الأمر إلى تطبيق المادة الخامسة من معاهدة الناتو، والذي كان سيؤدي إلى الحد من انفرادها بإدارة العمل العسكري الذي تنوي القيام به وتحديد مداه. فتطبيق المادة المذكورة كان سيتطلب تدخلات من الشركاء الأوربيين وأجهزة الحلف البيروقراطية، وإطلاعهم على الخطط والأهداف. وهو ما تجنبته إدارة الرئيس بوش، حيث قدمت

للحلف قائمة طلبات تتكون من ثماني نقاط لدعمها في الحرب على الإرهاب، ووافقت دول الحلف على هذه المطالب التي تضمنت استخدام الولايات المتحدة المطلق لمجالاتها الجوية ومموانئها ومطاراتها وإمكانية التزود بالوقود واستخدام طائرات الإنذار المبكر التابعة للحلف وتوفير الحماية الأمنية للقوات الأمريكية في أوربا وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وفي سياق الحصول على دعم سياسي ومعنوي، وبما لا يقيد التحركات الأمريكية، تم توظيف الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدا لإصدار قرارات تدين الهجمات وتوفر أساسا قانونيا لقيام الدول المختلفة بالوقوف إلى جانب الحملة الأمريكية، وهو ما سبق شرحه تفصيلا بالنسبة للقرارين 1368 و 1373، واللذين أدانا الإرهاب وألزما الدول كافة بالتعاون في مواجهة كل أشكال التنظيمات الإرهابية بالمفهوم الغربي والأمريكي. والجدير بالملاحظة أن هذين القرارين تحديدا مثلا نوعا من الالتفاف على المطالب الدولية المختلفة التي نادت بأن يكون أي رد أمريكي أو من خلال تحالف دولي موسع ضد المسئولين عن هجمات سبتمبر تحت مظلة الأمم المتحدة، ومن خلال قرارات يصدرها مجلس الأمن تحدد الأعباء والمهام وتصيغ مهمة التحالف على نحو من الشفافية والوضوح، وبما لا يكرس انفراد قوة دولية معينة بتحديد طبيعة التحالف ومهمته ومداه الزمني. إلا أن صيغة القرارين لم تنجح إلا في فرض أعباء على الدول المختلفة لتسهيل مهمة الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، دون أن يقابل ذلك أي قيود قانونية أو سياسية على الحركة الأحادية للولايات المتحدة نفسها(18).

3ـ احتواء الاعتراضات الأوربية

فباستثناء بريطانيا، التي أيدت الرؤية الأمريكية بالكامل، أبدت الدول الرئيسية في الاتحاد الأوربي تحفظاتها على إقدام واشنطن على القيام بعمل عسكري سريع انتقاما لهجمات الحادي عشر من سبتمبر. وكانت فرنسا في مقدمة دول الاتحاد الأوربي التي أبدت تحفظا مبكرا على الجنوح الأمريكي للقيام بعمل عسكري، فعلى الرغم من أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك تعهد بالمشاركة في محاربة الإرهاب(19)، فإن وزير الدفاع آلان ريشار أعلن أن العمل العسكري ليس إلا واحدا من أساليب الرد، وما نحتاج إليه هو أسلوب من شأنه ألا يثير عناصر أخرى من عدم الاستقرار. وبالمثل أعلنت ألمانيا تضامنها مع الولايات المتحدة، وقرنت ذلك بالحرص على ضرورة أن يترافق العمل العسكري مع جهود أخرى على الصعيد السياسي حتى لا يتفاقم الموقف، حسبما جاء على لسان وزير الخارجية يوشكا فيشر، الذي أضاف «لا يجب أن ندفع الإسلام بشكل عام في زاوية الإرهاب لأن هذا سيزيد الأمور سوءا».

بيد أن الولايات المتحدة وعبر التنسيق الكامل مع بريطانيا، تمكنت من دفع الاتحاد الأوربي إلى التسليم بالشق الأكبر من الرؤية الأمريكية، وهو ما تبلور في أعقاب لقاء وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول مع وزير خارجية بلجيكا، الذي كانت بلاده ترأس الاتحاد الأوربي، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي الساق، خافيير سولانا، والمفوض الأوربي للعلاقات الخارجية، كريس باتن، في 21 سبتمبر2001، حيث صدر إعلان مشترك تعهد فيه الجانبان بالعمل في إطار شراكة ضمن ائتلاف واسع لمحاربة الإرهاب. وذكر أن هذه الشراكة ستشمل استخدام وسائل تشريعية وإجراءات أمنية وتبادلا للمعلومات

الاستخباراتية. وقد شمل التجاوب الأوربي مع المطالب الأمريكية، الجوانب التالية(20) :

أ. إرسال طائرات أواكس تابعة لحلف الناتو من أجل مراقبة وتأمين الأجواء الأمريكية.

ب. تكثيف تبادل المعلومات على المستوى الثنائي.

ج. تنظيم حملات أوربية مكثفة ضد التنظيمات والأفراد من دول إسلامية وعربية يشك في أن لها علاقة بالتنظيمات الأصولية. وفى هذا السياق وافق وزراء العدل والداخلية في دول الاتحاد الأوربي في 21 سبتمبر على مجموعة إجراءات لتطوير أسلوب مكافحة الإرهاب، وتعزيز فاعلية تحرك الاتحاد الأوربي في مواجهة التهديد الإرهابي والتعاون مع الولايات المتحدة. كما قرر وزراء العدل والداخلية لدول الاتحاد الأوربي إنشاء جهاز أوروبي للتعاون بين أجهزة الشرطة، وتشكيل فريق من المتخصصين في مكافحة الإرهاب يكلف بجمع وتحليل المعلومات(21).

ومن ثم يمكن القول إن « الحرب ضد الإرهاب » قد أصبحت هي العامل الأساسي في صياغة التفاعلات السياسية الدولية في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وفي بناء تحالفات جديدة على حساب غيرها من العوامل(22) .

وبغض النظر عن مشروعية الغاية التي أعلنت من أجلها هذه الحرب، فإن الطريقة التي أديرت بها لم تؤد إلى استئصال خطر الإرهاب، بل هددت - على العكس - بتعظيم مخاطره وتوسيع نطاقه من خلال تغذية التربة السياسية والثقافية الحاضنة له بشرايين جديدة، وبسبب تدني ثقة الشعوب والأفراد بقواعد القانون الدولي ومؤسساته وعلى رأسها الأمم المتحدة، وهي ترى - أي هذه الشعوب والأفراد - الدولة الكبرى التي يفترض فيها قيادة النظام الدولي والعمل على إنفاذ قواعد القانون الدولي الحاكمة له، هي أول من تضرب بهذه القواعد والمؤسسات الراعية لها والمعبرة عنها عرض الحائط، ونظرا لتنامي الشعور بالظلم وعدم الاقتناع بإمكانية معالجة القضايا العادلة للشعوب والجماعات بحلول منصفة تقوم على مبادئ العدل والإنصاف والحق في تقرير المصير والمساواة، وما قضية فلسطين إلا مثال بارز في هذا السياق، إذ بدلا من الدفع في سبيل حلها استنادا إلى قواعد القانون الدولي ذات الصلة، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير، وعدم مشروعية الاحتلال والاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة، ومشروعية المقاومة ضد قوات الاحتلال ومؤسساته، تم تكريس الاحتلال وتوسيع نطاقه، وغض الطرف عن المجازر التي ترتكبها قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين تحت دعوى، أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية صراحة غير مرة، ومفادها ؛ أن ذلك بمثابة دفاع شرعي عن النفس وجزء من الحرب ضد الإرهاب (23). بل ووصفت أعمال المقاومة المسلحة المشروعة من جانب حركات التحرر الوطني في فلسطين ولبنان - ثم في العراق أيضا بعد احتلاله - بأنها أعمال إرهابية يتعين القضاء عليها وعلى فاعليها قضاء مبرما، وبحيث بات ازدواج المعايير والكيل بمكيالين والخلط في المفاهيم القانونية هو الأصل في محاولات الولايات المتحدة الأمريكية فرض

أدى غياب مفهوم محدد لماهية الإرهاب إلى ظهور عدد من الإشكاليات، أولها عدم التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال.

سطوتها، ومعاييرها ومفاهيمها على عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر(24).

ويمكن القول إن حدث 11 سبتمبر -بوصفه «إرهابًا» ولّد ما سُمي «الحرب على الإرهاب»- منعطفًا أساسيا وتحوّلا جذريّا لنوعيّة الخطاب والممارسة في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، والأخطر من ذلك أن هذا التحدّي قد أتى من كيان غير معترف به في كل من القاموسين: السياسي والدبلوماسي على الصعيد العالمي. ومقاربة السلوك الأمريكي في حربه المعلنة من منظور ديني يبدو مريحًا؛ إذ يمكن تفسير الممارسات الأمريكية على أنها «حرب على الإسلام» وهو ما مال إليه الكثيرون، خصوصًا من التيارات المتوافقة أو المتعاطفة مع توجهات «القاعدة». غير أن هذه الممارسة المتشعبة والمربكة أحيانًا في وضعها ضمن إطار تفسيري كلي يمكن مقاربتها من زاوية بالغة الأهمية، وهي زاوية المفاهيم لمحاولة الإمساك بالرؤية الموجِّهة لهذه السياسات وتقلباتها في مراحلها المتعاقبة منذ الحدث وحتى الآن.

إن النظر إلى «الحرب على الإرهاب» وفضاءاتها المتعددة من العسكري (الاستعمار)، والسياسي (تغيير الأنظمة ونشر الديمقراطية)، إلى الديني (المحافظون الجدد يطالبون بالتجديد الإسلامي)، والثقافي (تغيير المناهج ومفرداته): يفرض التعامل معها برؤية مركبة لا يكفي فيها النظر في حدود «الأمن القومي الأمريكي» ومتطلباته فقط، بل لا بد -أيضًا- من استعادة عقيدة «التهديد الإسلامي» الكامنة مسبقًا في مخيلة الرأي العام الأمريكي والغربي والمتشخصة في أحداث سبتمبر وخطاب القاعدة، وفي تهديد وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة، وكذلك حضور حلم الإمبراطورية الأمريكية «المزدوج المقاصد في الشرق الأوسط: يبسط السيطرة على أرضه (باعتبارها قلب العالم من بداية التاريخ وحتى حاضره) ويمد يده إلى مكامن البترول تحتها (باعتبارها محرك التقدم المضمون حتى هذه اللحظة)» وحتى حينما تحولت «الحرب على الإرهاب» من نيويورك إلى كابول، ثم من كابول إلى بغداد، «كانت هناك أحوال إنسانية، وصراعات سياسية، ومطالب إمبراطورية، وضرورات بترولية، ولوازم انتخابية» تقف وراء السياسة الأمريكية وحربها(25).

ومن ضمن هذه الرؤية المركبة تبدو الولايات المتحدة -ولا سيما «المحافظين الجدد»- معنية بالموضوع الأيديولوجي؛ تغييرًا لمناهج تعليم، أو حضًّا على تأويل أشد عصرية للدين في البلدان الإسلامية، أو نشرًا وتعميمًا لمنتوج أمريكا الثقافي، فضلا عن «عقيدة» أمن إسرائيل التي تشكل ثابتة من ثوابت السياسة الأمريكية بغض النظر عن الإدارة الحاكمة في البيت الأبيض(26).

فمشكلة الإرهاب إذن - وفق الرؤية الأمريكية- داخلية بنيوية، وهي متعددة الأسباب: سياسية، واقتصادية، وثقافية؛ وهذا ما يجعل منها بيئة خصبة «لتربية المتطرفين والإرهابيين»؛ ولذلك فمحاربة الإرهاب ستكون على هذه المستويات جميعًا بالإصلاح السياسي والتعليمي والاقتصادي. وهنا يأتي الحديث عن الديمقراطية، والحرية، والإصلاح الديني والتعليمي لبناء ثقافة تعلم التسامح وتتقبل الآخر، وتنهي حالة الكراهية والتطرف.

وإجمالا للقول، فإن عالم ما بعد زوال القطبية الثنائية وغياب التوازن الدولي أصبح محكوما بالتصورات الأمريكية لما هو مسموح به، وما هو محظور فهي التي تصف

المقاومة المشروعة بالإرهاب، وتسمى إرهاب الدولة دفاعا مشروعا عن النفس. وهي التي تملك الحق في أن تصف امتلاك دولة بعينها كالعراق وكوريا الشمالية مثلا، لأسلحة الدمار الشامل، حتى ولو لم تكن تملكها بالفعل، على أنه يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن تعتبر - في الوقت نفسه - ما تملكه دولة أخرى بالفعل منها - كإسرائيل - أمرا مشروعا وضروريا لمتطلبات أمنها، على نحو ما أعلن وزير الدفاع الأمريكي غير مرة في معرض تبريره للصمت الأمريكي عن امتلاك إسرائيل لهذا النوع من الأسلحة(27) .

ثانيًا- أثر أحداث 11 سبتمبر على العمل العربي المشترك

شكل الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 تاريخا فاصلا في السياسة العربية كما هي الحال في السياسة الدولية، بيد أنه فرض على النظام العربي والعمل العربي المشترك صعوبات وتحديات مضاعفة، خاصة أن النظرة الأمريكية لعالم ما بعد سبتمبر/ أيلول انطلقت من مقولة المسؤولية العربية والإسلامية على الهجمات، عبر توفير بيئة سياسية واجتماعية وثقافية أفرزت ظاهرة الإرهاب والإرهابيين على حد سواء. وهى النظرة التي تطورت لاحقا وشكلت أساس المطالب الأمريكية بإصلاح المجتمعات العربية والانفتاح الثقافي والسياسي، والتي عرفت بالشرق الأوسط الكبير ثم الموسع(28).

وهنا يمكن إبداء ملاحظتين مهمتين :

1- أن العمل العربي المشترك المعروف بخضوعه لأهواء السياسات القطرية العربية وبالرصيد الإيجابي المحدود جدا عبر تاريخه الممتد لأكثر من نصف قرن قد تفاعل مع أولويات النظام الدولي الجديد انطلاقا من رؤية تعني بالخلاص الفردي وليس الجماعي. وهو ما تجسده جملة المواقف العربية التي تفاعلت مع سبتمبر من جهة ومع مطالب الولايات المتحدة بالإصلاح السياسي والاجتماعي من جهة أخرى.

والصحيح مبدئيا أن كل الدول العربية وكذلك الجامعة العربية قد أدانت هجمات 11 سبتمبر/ أيلول، وأعلنت التزامها بالقرارات الدولية التي صدرت نهاية 2001 بخصوص ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب الدولي(29). لكن الصحيح أيضا أنها لم تؤسس على هذا الموقف سياسة جماعية ضد ظاهرة الإرهاب تنطلق من تعريف عربي، يفصلها عن الظواهر الأخرى التي تتداخل معها في بعض جوانبها، لاسيما المقاومة المشروعة للاحتلال، والأهم أن تقنع به العالم الخارجي.

لعبت جسامة الهجمات وما ولدته من ضغوط نفسية وسياسية لدى الرأي العام الأمريكي، إلى فرض الرؤية الأمريكية على المنظمات الدولية والقوى الدولية المختلفة.

2- إن تحديات ما بعد سبتمبر/ أيلول 2001 شكلت من الناحية الموضوعية مدخلات جديدة بالنسبة لقضية الأمن القومي العربي، لاسيما البعد المعنوي المتعلق بتشويه الهوية الحضارية والدينية. ونظرا لأن مفهوم الأمن القومي العربي نفسه كان قد تعرض لنوع من التآكل التدريجي خلال العقدين السابقين، لم يعر كثير من العرب الاهتمام المناسب للتحديات المتعلقة بتشويه الهوية باعتبارها موضوعا جوهريا يقع في قلب مفهوم الأمن.

ولم يدرك كثيرون أن تركيب وإشاعة صورة نمطية سلبية في الوعي «العالمي» لفئة

معينة من البشر وربط ذلك بخصائصها الدينية والسلوكية لا يمثل انتهاكا إنسانيا وأخلاقيا وحسب، بل أيضا تبريرا مسبقا لعدوان مباشر قد يحدث لاحقا، لاسيما في ضوء إستراتيجية الحرب الاستباقية التي تبنتها إدارة الرئيس بوش لرد ما تعتبره مصدرا محتملا للإرهاب وتهديدا محتملا للأمن القومي الأمريكي نفسه.

هاتان الملاحظتان تجسدان جوهر محنة العمل العربي المشترك، فرغم وضوح التحديات وجلاء المخاطر الحالة والمستقبلية، فإن أولوية الخلاص الفردي أعطيت لها الأولوية والسبق على أي تحرك جماعي(30).

ومن ثم شكلت مخاطر عالم ما بعد سبتمبر العديد من التطورات بالغة التهديد للمصالح العربية، من أبرزها:

أولا: إعادة توصيف القضية الفلسطينية أمريكيا وإسرائيليا واعتبار كفاح أبنائها المشروع إرهابا ممجوجا يستدعى المواجهة القاسية تماما كما فعلت واشنطن في أفغانستان وضد تنظيم القاعدة، ومن ثم أطلقت اليد الإسرائيلية الباطشة عسكريا وإعلاميا في حصار كل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها السابق عرفات، وتم التلاعب الأمريكي الإسرائيلي بعملية التسوية السياسية وإعلاء المطالب الأمنية الإسرائيلية عما عداها، وبدا شعار "لا يوجد شريك فلسطيني" مجسدا لطبيعة المرحلة الأحادية أميركيا وإسرائيليا تجاه القضية الفلسطينية(31).

ثانيا: وضع الولايات المتحدة الأزمة بين العراق والأمم المتحدة قسرا في إطار الحرب على الإرهاب الدولي وفقا للمنظور الأمريكي، وذلك في خطوة تمهيدية لغزو العراق عسكريا كما حدث بالفعل في مارس2003.

ثالثا: التشويه المنهجي المنظم للإسلام والمسلمين والمجتمعات العربية وتصويرها كمصدر للتخلف والديكتاتورية والتطرف الديني والإرهاب، ما جعل العرب جميعا في موقف دفاعي لم يستعدوا له جيدا.

رابعا: الأولوية الأمريكية للمعالجات العسكرية للأزمات الدولية، وتجاهل الأمم المتحدة أو التعامل معها كآلية لتمرير وشرعنة السياسات الأمريكية الأحادية(32).

ومن ثم جسد ضعف العمل العربي المشترك فلسطينيا وعراقيا، تبلور ما يمكن وصفه بالفراغ الإستراتيجي في المنطقة العربية، الأمر الذي وفر فرصا تاريخية لكي تدخل قوى إقليمية إلى صلب المعادلات العربية الداخلية، وفى المقدمة إيران وتاليا تركيا في شئون المشرق العربي، والحال العراقي يغنى عن التفاصيل، وكذلك إثيوبيا وإريتريا في شئون دول عربية في القرن الأفريقي، والحال في الصومال وفى السودان يقدمان الدلائل والقرائن يوما بعد آخر(33).

الخاتمة

تفيد الشواهد التاريخية أن الإرهاب ظاهرة أوربية المنشأ مما يستوجب الحيطة والحذر عند دراسة البعد الديني لهذه الظاهرة، كما أن إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب ليس بجديد أيضا فقد سبق أحداث أيلول/ سبتمبر 2001م فسبق للرئيس الأمريكي رونالد ريجان أن أعلن الحرب ضد الإرهاب، ورفعت حكومته شعار الإرهاب الدولي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي السابق، حيث دعت إلى ضرورة استئصال هذا الوباء الذي يدمر حضارتهم.

وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في أبريل 2001، أي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر تقريرًا بالدول والمنظمات التي تعدها الولايات المتحدة إرهابية.

أما الحرب الجديدة على الإرهاب التي أطلقها الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن فيمكن وصفها بأنها حرب طويلة على نحو ما شدد عيه الرئيس مرارا في تصريحاته، فقد ذكر غير مرة «إن من لم ينضم إلى صف الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب فإنه ينحاز إلى الإرهابيين، ويكون قد اختار مصيره».

وبذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تضغط على المجتمع الدولي، فحصرت دوره في تلقي الطلبات الأمريكية، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه الطلبات، وإلا فإنها تضع نفسها في دائرة الاشتباه بأنها إرهابية أو تؤوى مجموعات إرهابية. وبالتالي تعرّض نفسها إما للعقوبات الأمريكية أو لضربة عسكرية عليها والنموذج على ذلك هو أفغانستان والعراق، والتي حرصت الولايات المتحدة أن تقدم من خلالها نموذجًا لمصير أي بلد يرفض الإذعان لمطالبها.

الهوامش

1 - د.محمد شوقي عبد العال، أزمة القانون الدولي المعاصر، سلسلة بحوث سياسية، العدد 149، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة،2005، ص26

2 - راجع ، د.محمد شوقي عبد العال ، موقف مصر من قضية " الحرب الدولية ضد الإرهاب " ، في د.نادية مصطفى ود.زينب عبد العظيم (محرران) ، الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة 2003، ص 479 وما بعدها .

3 - عبد الله الشايجي ، إرهاب الدولة في النظام العالمي الجديد ، المستقبل العربي، العدد 226 ، 1997/12 ، ص 11 .

4 - د.محمد شوقي عبد العال، أزمة القانون الدولي المعاصر،مرجع سبق ذكره، ص 27

5 - المرجع السابق ، ص 28 .

وانظر شفيق المصري، الإرهاب في ميزان القانون الدولي ، شئون الأوسط ، العدد 105 ، شتاء2002 ، ص46-49

6 - Marwan Bishara، Moral and-Practical Imperatives of International Relations Post 9/11، in Ashild Kjok (Edt) ، terrorism and human rights after 11 September، Cairo Institute for Human Rights Studies، Cairo، 2002، PP.، 81-86 .

7 - http: //www.ahram.org.eg/ ahram/acpss/2001/1/1/13R1RB.HTM

8 - د.محمد شوقي عبد العال، أزمة القانون الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص30.

وانظر شفيق المصري، مرجع سبق ذكره، ص49.

9 - ستورب تالبوت ونايان شاندا ، عصر الإرهاب، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام ، 2002 ، ص ص (14-18)

10 - شفيق المصري، مرجع سبق ذكره، ص49.

11 - http: //www.ahram.org.eg/ ahram/acpss/2001/1/1/13R1RB.HTM

لمزيد من التفاصيل انظر :

ستورب تالبوت ونايان شاندا ، عصر الإرهاب

، مرجع سابق ، ص ص (21-35)

12 - المرجع السابق، ص33 ، د.محمد شوقي عبد العال، أزمة القانون الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص.

13 - د.رمضان صادق، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، مرجع سبق ذكره، ص262

14 بوب وودوارد، حرب بوش ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات ، وزارة الإعلام، 2003 ، ص ص (11-19)

15 المرجع السابق، ص18 http://www.ahram.org.eg/acpss/HTM.R1RB13/1/1/2001/ahram

لمزيد من التفاصيل انظر :

بوب وودوارد ، حرب بوش، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق ، ص ص (32--45)

16 المرجع السابق، ص41

17 - المرجع السابق، ص 43

18 - د.محمد شوقي عبد العال، أزمة القانون الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص32.

19 http://www.ahram.org.eg/acpss/HTM.R1RB13/1/1/2001/ahram

20 بوب وودوارد، حرب بوش، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره، ص17

21 http://www.ahram.org.eg/acpss/HTM.R1RB13/1/1/2001/ahram

22 - د. محمد شوقي ، العولة والتدخل الدولي الإنساني : دراسة لبعض نماذج التدخل الدولي في أفريقيا، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الأفريقية، الذي نظمه برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فبراير 2002، ص 5 وما بعدها.

23 نصير عاروري، حروب جورج بوش، مرجع سابق، ص 63

وانظر : - د.محمد شوقي عبد العال ، أزمة القانون الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 10 وما بعدها.

24 - بوب وودوارد، حرب بوش ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره، ص18

25 - نصير عاروري، حروب جورج بوش، مرجع سابق ، ص 63

26 -المرجع السابق، ص 64.

27 - محمد شوقي عبد العال، أزمة القانون الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص32

28 - د.أمل يازجي، مرجع سبق ذكره، ص73

29 - http://www.aljazeera.net

30 - د.محمد شوقي، أزمة القانون الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، 30

31 - http://www.aljazeera.net

32 - http://www.aljazeera.net

33 - د.أمل يازجي، مرجع سبق ذكره، ص73،

- وانظر د.محمد شوقي عبد العال، أزمة القانون الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 10 وما بعدها.